

التوازنات الإقليمية في المغرب العربي من منظور أمن استراتيجي

د. بن حمادي عبد القادر
جامعة : وهران ، الجزائر.

تمهيد:

إن أزمة النظام العربي و مسارات ارتفاع مستوى الخطورة و التهديد لأمنه ، خصوصا فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية ووضع مرتكزات التدخلات المباشرة ، و إقامة التحالفات الإستراتيجية لتطويق الأمن العربي مثل الاتفاقية الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية و اتفاقية التعاون الاستراتيجي الإسرائيلية التركية و خطوات التعاون العسكري الأمريكية العربية و الخليجية منها بالخصوص أو حتى المغاربية في كثير من الحالات .

إن مثل هذا الطرح يدخل في سياق تفاعلات العلاقات الإقليمية بقدر ما تمثل أحداث عالمية باتجاه خلق علاقات دولية جديدة . و ضمن هذا التصور فإن الولايات المتحدة الأمريكية سعت لخلق واقع إقليمي مرتبط إلى تحالفات أمريكية مع بعض الدول في المنطقة العربية الإسرائيلية لكي تهيئ لقيام نظام شرق أوسطي يستبدل النظام الإقليمي العربي الحالي المنهار، و يقضي على ما تبقى من تأثيرات الروابط القومية في النظام العربي.

إن أهم مظاهر الأزمة التي يعيشها الكيان العربي و نظامه الإقليمي يتجسد بخطورة الاحتلال في التوازن الاستراتيجي بين العرب و إسرائيل و خطورة الإطار الثلاثي الإيراني التركي الإثيوبي المحيط بجيوبوليتيكية الأمن الغربي من جانب و بين ضعف و تفكك النظام العربي من جانب آخر.

أ. التكوين التاريخي للأنظمة العربية : إن الأنظمة العربية بشقيها المشرقي أو المغاربي ، و بوصفه نظاما فرعيا يرتبط بالنظام الدولي يؤدي وظيفة جيوسياسية و خصوصا منذ أن بدأ النظام الدولي يدرك الأهمية الفائقة لهذه المنطقة في التأثير في المصالح الحيوية لدول أوربا الغربية¹ .

إن الرؤية تنطلق من دراسة التطور الفكري الاستراتيجي الاستعماري و التي لا بد من ارتباطها بفكرة المجال الحيوي منذ نشوؤها و توسعها.

إن تداخل مستويات الصراع بين صراع القوى الدولية الباحثة عن الموارد و الثروات في إطار التنافس على النفوذ السياسي و الاقتصادي من جهة، و بين صراع القوى الدولية الباحثة عن الموارد و الثروات في إطار التنافس على النفوذ السياسي و الاقتصادي من جهة و بين صراع القوى الاستعمارية الأوربية

¹¹ د. جلال عبد الله معوض . العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات. مجلة شؤون عربية . ديسمبر 1996. العدد

ضد دول العالم المتخلف من جهة أخرى، و هي تشكل بذلك أحد أهم مداخل التحليل المنهجي لظاهرة التكوين التاريخي للظاهرة الاستعمارية.

لقد كان جوهر الفكر الاستراتيجي حول التطور و الانتقال في إستراتيجية الدفاع عن السواحل كوظيفة دفاعية للقوى البحرية الأمريكية إلى إستراتيجية الانطلاق من القواعد المتقدمة كوظيفة ديناميكية هجومية بمحتوى إستراتيجي ذات أبعاد تعرضه للقوة البحرية الأمريكية. و لقد ظل الفكر الاستراتيجي الاستعماري مهتما بتطوير الرؤيا الادارية لأهمية القوة القومية للدول الاستعمارية من جانب و لأهمية أقاليم العالم الثالث و ثروتها و جيوستراتيكتها بالنسبة للعالم المتقدم و كيفية بناء العلاقة غير المتكافئة بين أطراف معادلة الصراع من جانب آخر و التي تعيش اليوم مراحلها المتطورة مع علاقة دول الشمال و دول الجنوب. لقد كانت المنطقة العربية من المناطق التي خضعت لهذه المخططات و مازالت عرضة للتهديدات و التحديات التي تستهدف الثنائية الثقافية و المجتمعية لكيان الوطن العربي نفسه. و لم تعرف الأمة العربية بكل مكوناتها المجتمعية أو المؤسساتية أو حتى الدولاتية، تجربة يمكن أن تخلق توازنا فعليا و لو بصورة نسبية لإيقاف زحف الاختراق الأوربي إلى قلب المجال الحيوي ، كما هو الشأن بالنسبة للدول المغاربية و على سبيل المثال لا الحصر من قبل الشركات المتعددة الجنسية في ليبيا و الجزائر في عمليات استخراج و تحويل البترول أو حتى المغرب أو موريتانيا و تحكم هذه الشركات العملاقة حتى في صنع القرار في كثير من الحالات بالنسبة لهذه الدول .إن توقف مثل هذه التداعيات للاختراق من خلال حركة العلاقات الإقليمية و تفاعلاتها، سواء داخل إطار النظام العربي أو داخل النظام الإقليمي ، تتحدد عادة في مدى جاهزية هذه الدول المغاربية على الخصوص ، لقبول مبدأ درجة الاندماجية أو التكاملية الاقتصادية و كم هي كثيرة و ممكنة. غير أن هذا الواقع الإدراكي المتردي و الممزق جسد حقيقة أساسية يمكن اعتبارها من أهم عوامل فشل إدارة الصراعات الإقليمية ، لا بل و حتى العربية عربية و هي افتقاد العرب لإستراتيجية موحدة و لو في حدها الأدنى من التوافق على مضامين المصلحة المشتركة و الأمن العربي و الالتزام بها.

II -الاستثمار العربي الانكشاف المالي و معادلة التحديات المفقودة.

إن واقع النظام العربي و توازنه مع القوى الإقليمية المحيطة و ضرورة رفع مستوى قدرته على مواجهة عوامل التأثير الدولية في المنطقة خاصة و أن العالم العربي برمته يملك ورقة ضغط الاستثمارات المالية الموظفة دوليا و محليا. إن الإمكانيات و الثروات العربية وعلى ضخامتها لم تتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة، التي تشكل السياج الواقعي للأمن الاقتصادي العربي. كما أن ما تحقق في المجال الاقتصادي العربي، بالرغم من تعدد آليات و مؤسسات هذا العمل، ظلت متواضعة محدودة الوزن و الأثر، ذلك أنها لم تغير كثيرا من وزن الاقتصاد العربي في المحيط الدولي ، و لم تمكن من تصميم التشوهات في هياكل الإنتاج العربية . ولم تشكل بذلك إنماء كافيا و آمنا واقيا ضد مخاطر المستقبل و لم تتمكن من تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية. لقد شهد الاقتصاد العربي عمليات تدويل مالي لم يسبق لها مثيل تمثلت في نزوح الفائض الاقتصادي لكي يصب في الخارج بعيدا عن قنوات الاستثمار

المالية. و إضافة إلى هذا الانكشاف، فإن الاقتصاد المالي و الاستثماري العربي يواجه انكشاف آخر بسبب تزايد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة الإنمائية العربية، أما من الجانب المصرفي فهي تواجه تحديات كبيرة تتمثل في ثروة المعلومات و الاتصالات و العمل الالكتروني من جهة ثم مدى قدرتها على التكيف مع هذه الثروات ، خاصة بعد الاختلالات المالية المتتالية في جانب الميزانيات الحكومية و بنتائج اختلال الواردات و النفقات التي تفرضه دول المنع. فالى أي مدى تجد ضالتها مثل هذه التوازنات المفقودة؟ و هكذا نجد أن الاقتصاد العربي ارتبط بالاقتصاد العالمي من خلال عملية التدويل المال العربي من أجل التكاثر في الخارج و ليس من أجل التراكم الإنتاجي في الداخل. و بذلك تم اختراق جدار الأمن الاقتصادي العربي عبر آليات المديونية و الاستثمارات الخارجية ، و ترحيل المدخرات العربية إلى الغرب الرأسمالي و بهذا الصدد يقول **محمد حسنين هيكل** في ربع القرن الأخير بلغ مدخول الأمة العربية من مواردها المتعددة (خاصة النفط) ما يقدر بأربعة تريليون دولار و يمكن أن يقال أن تريليونا منها موجه للبناء و التنمية و أن تريليونا آخر ذهب في مشتريات السلاح، ولكن نصف مدخولات الأمة العربية (تريليونين) تحتاج إلى من يبحث عنها²¹

إن بعض الأموال العربية المستثمرة في الخارج تستخدم عن طريق آليات التمويل و الإقراض الدولي ، للإمساك برقابات الاقتصادات العربية ، حيث تعود بشكل استثمارات أجنبية أو قروض تمنحها المؤسسات و البنوك العالمية إلى الأقطار العربية ، و هي من المفارقات التاريخية الكبرى التي تكمن في مأساة المال العربي. ففي الوقت الذي تدفقت فيه مدخرات وودائع الغرب في الخارج و البالغة حوالي 900 مليار دولار، و هي تزيد بكثير عن حجم الدين الخارجي الذي ينقل كاهل الاقتصاد العربي ، فإن الأموال العربية المهاجرة أو الهاربة جرى استخدامها ضمن عملية التكاثر المالي بدلا من التراكم الإنتاجي و يجرى إعادة تدويرها للإمساك بخناق الاقتصاد العربي في ظل الإقراض الدولي من قبل المؤسسات المالية الدولية المختلفة.

III- فاعلية إستراتيجية التوازنات في المغرب العربي :

إن واقع النظام العربي و توازناته مع الإقليمية المحيطة الإسلامية منها بالخصوص تبقى الضرورة الملحة لرفع مستوى قدرته على مواجهة عوامل التأثير الدولية في المنطقة.

فالواقع العربي من خلال مناطق الجذب المحيطة به قد ترتبط بالعوامل السوسيوولوجية بقدر ارتباطه بمعادلة توازن القوة بالمضامين العسكرية و الإستراتيجية. إن لدول الأطراف دورا مهما في إضعاف قوى النظام الإقليمي العربي الأساسية عن طريق شد أطرافه باتجاهاته المختلفة إلى الخارج ، بهدف تمزيق وحدته و توجيهها وجهة واحدة نحو أهمية المركزية و هي المواجهة مع الكيان الصهيوني. و تعد تركيا فعلا الدولة الوحيدة لمنطقة جذب مع الدول العربية ، و هي تشكل خطرا مستمرا لطموحاتها للمشاركة بالسوق الأوروبية المشتركة و التي قد تدفعها باتجاه الترتيبات الإستراتيجية الغربية من أجل توظيف الدور التركي الإقليمي المتعاون مع الغرب للحصول على ما يقربها من تحقيق هدف الاتجاه نحو أوروبا الموحدة.

²¹ محمد حسنين هيكل ، لعرب على عتاب القرن 21 ، المستقبل العربي . العدد 190. سنة 1994. ص 23 - 24

إن اتساع الدور التركي قد يمتد للتأثير على مصر و الدول العربية من خلال التنسيق الإستراتيجي، الإسرائيلي التركي المتواصل و اتفاقيات التعاون الإستراتيجية بين البلدين و في ميادين عسكرية بالخصوص إلا دليلا لتأكيد مصداقية هذا التصور.

إن تحديد معطيات الواقع العربي بكل تمزقاته و سلبياته و معطيات الواقع العربي بكل تداعياته و إخفاقاته ،ومعطيات الواقع الإقليمي لمعضلات تقاطع الإستراتيجيات للقوى المختلفة ، و أثر ذلك على الأمن القومي العربي، حيث تعتبر بحق من الركائز الأساسية التي يبنى عليها مستقبل العلاقات الإقليمية و التي يمكن تفعيلها من أجل رفع مستوى الضمانات الأمن القومي العربي ، و هي إمكانيات كبيرة و هائلة لكنها متواضعة التأثير المتبادل في حركة القوى الإقليمية . إن مثل هذه المعطيات هي التي يمكن أن يتأسس عليها أو ينظر إليها بشكل واضح لمستقبل علاقات القوى في المنطقة ، بشكل تكون فيه حركة النظام الإقليمي العربي فاعلة و قادرة على التأثير في واقعها الإقليمي بعناصره الدولية البالغة التأثير.

إن بناء فكر واع و هادف للمستقبل المنطقة برمتها يشكل أحد الأدوات الهائلة للتغيير في البناء الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للأمم ، لوضع المراكز الواضحة و الصحيحة و التي تعبر عن مصلحة النظام الإقليمي العربي من جهة و إمكانية الخطر المحدق بأمته من جهة أخرى.

و من هنا تظهر إشكالية الوحدة الإيديولوجية و ضرورة إحضارها و بدون منازع بالنسبة للنظام الإقليمي العربي ضرورة ملحة و مجدية. فبدون تحقيق هذه الوحدة الإيديولوجية و لو في حدها الأدنى تبقى الهاجس الحقيقي لتنمية الوحدة الإقليمية. و لقد أثبتت تجارب التاريخ العربي أن التناقضات العربية عربية ، إنما هي ظواهر عارضة سرعان ما تزول أمام حدة المخاطر و التهديدات القومية و الدولية و الذي يتعرض له الوطن العربي و باستمرار .إن مسألة تعميق الأمان بالنسبة للأمة العربية الإسلامية من خلال الروابط الثقافية و التاريخية و اللغوية و السوسولوجية في مواجهة القوى الإمبريالية المهيمنة ، و فهم الحركات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية النابعة من نزعات الرأسمالية العالمية هو الأمر الذي يمكنه من أن يوضع في النهاية تحت المجهر . إن الدول العربية لا تتمنى رؤيا افتراضات الأمن القومي العربي و التي هي أول ضحايا هذه العلاقات الغير متكافئة ، و إنها الخاسرة بشكل أعمق على الصعيد المستقبلي.

إن الإستراتيجية بالنسبة للدول العربية اليوم ، هي تبني الإيديولوجية الحركية و التي لها القدرة على استخدام الوسائل لرسم الخطوات التي تقودها إلى الهدف التي تسعى إليه هذه الأمة ، و التي تمتلك و بدون منازع كل المقومات الاجتماعية و الاقتصادية و العسكرية و الجغرافية ، مما يمكنها من معادلة تأثير قطبية القوى المتحالفة في منطقة تركيا و بدون جذب لإسرائيل كحليف لصيق لمثل هذه الاتفاقيات .

IV- التطورات الاقتصادية و التصور المسبق (الخيارات المستقبلية) :

تتسارع التطورات الاقتصادية العالمية و الإقليمية المعاصرة تاركة أثراها على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي المتقدم منه و النامي على السواء.

و مع تسارع هذه التطورات ازدادت التغيرات العالمية و الإقليمية لتجعل الاقتصادات الوطنية مجبرة على الأخذ بمرجعيات اقتصاد القرن الحادي و العشرين ، دون دراسة كافية و دون تقويم موضوعي ، لا بل و في كثير من الحالات فإن على جميع الدراسات أن تقرر على أنها كانت مبرمجة للإرتواء في أحضان الامبريالية الإقتصادية العالمية - بما يملئ عليها - ضاربة عرض الحائط كل المخططات الوطنية المبنية على خيارات اقتصادية عقلانية التي ترسم لها مستقبلها الاقتصادي ، بكل حرية و موضوعية و مع هذا ، فهي تكون أمام عدة خيارات يمكن إدراجها من خلال الآتي :

1- خيار الإدماج بالسوق العالمية : ينطلق الاختيار من الموقع اللا متكافئ و قبول مشاريع هندسة اقتصاد القرن الحادي و العشرين الكونية ، على غرار الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة OMC أو الإقليمي على أدنى تقرير و مرونة أو تحريف و هذا الخيار المتاح لمختلف دول العالم الثالث و منها معظم الدول العربية .

2- خيار ملاحقة الانخراط التدريجي : توجه عادة التطورات الاقتصادية الدولية مع تعديل شروط الاندماج لتصبح أقل تكلفة ، و هو الخيار الذي تسمح به المنظومة الرأسمالية إدراكا منها بجر الكثير من الإقتصادات التي قراراتها الاندماجية مضطربة.

3- خيار بناء المنطقة الاقتصادية العربية الموحدة : يفترض أنها ستبقى وفق استراتيجيات عربية نابعة من ظروف و متطلبات الاقتصاد العربي ، و هو خيار نابع من أحاسيس عاطفية أولا ، ثم سياسية في المقام التالي. و لم يتم تجسيدها على أرض الواقع ما دامت الاختلافات التي تعرف الدول العربية عي شكلية و لا يوجد تبريرا لها غير أنها تبقى من الخيارات القابلة للتطبيق أو على الأقل القابلة للتجسيد ، ما دامت الشعوب هي القادرة و الوحيدة لقلب الأوضاع و في الأوقات المناسبة . إن خيار التحررية و الاندماج بالسوق العالمية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي قبلت به بعض الاقتصادات العربية ، سيؤدي إلى نتائج وخيمة بالنسبة إلى مستقبل الاقتصاد العربي.

و سيدخله النفق المظلم و الخضوع إلى اليأس و الإحباط و يسعى إلى تحقيق العجز عن تقرير المصير، و جعل الآخرون يرسمون مستقبلنا الاقتصادي .
إن قبولنا بالخيار الاندماجي القسري لكثير من الاقتصاديات للدول العربية، سيؤدي إلى المزيد من العالمية، Globalization، من الاختراق و الافتراق و الاشتقاق و الالتحاق بركب العالمية في إطارها الكوني و هو ما سيؤدي إلى أن تصبح الاقتصاديات العربية دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها، و متكاملة عالميا.
و في ظل هذا الخيار، فإن المحتوى الاقتصادي للنظام العربي سيصبح مهددا بالتفتيت و التشرذم و التفكك مع الإبقاء عليها واجهة ثقافية لحين استبدالها بمؤسسات اقتصادية في إطارها العالمي و ليس الإقليمي أو الوطني.

و عندها ستفرغ هذه المؤسسات من محتواها الاقتصادي لتبقى دون جوهر وإرادة سياسية، ثم تتحول إلى جماعة أو تنظيم ثقافي ليس إلا. إن بداية تجسيد مثل هذا التحول هو بمثابة ، و ضمنا، **غلق الملف الاقتصادي العربي المشترك و بدون رجعة.** و في ظل هذا الخيار ستصبح القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعا و أسوارها أكثر انخفاضا ، و سيصبح الاقتصاد العربي بالتالي أكثر انكشافا و بدون إمكانيات للعطاءات الإقليمية ذات التأثيرات

- و العوامل الاقتصادية المشتركة. إن الاستمرار بمثل هذا الخيار، سيؤدي في نهاية المطاف إلى جملة نتائج وخيمة على المدى البعيد منها بالخصوص.³² مما لا شك فيه فإن الاقتصاديات العربية ستبحث عن بيئة خارجية لتنميتها و ذلك بسبب تغريب التنمية الموزعة عليها كونيا أو كما أريد لها أن تكون.
- و من هنا فإنها ستخضع لعدة احتمالات:
- مما لا شك فيه فإن الاقتصاديات العربية ستبحث عن بيئة خارجية لتنميتها و ذلك بسبب تغريب التنمية الموزعة عليها كونيا أو كما أريد لها أن تكون، و من هنا فإنها ستخضع لعدة احتمالات:
 - تأهب الاقتصاديات العربية للتنازل عن سيادتها الاقتصادية لصالح السيادة الاقتصادية الكونية و لا الإقليمية ، بل و عن السيادة الوطنية في الكثير من الحالات.
 - جعل الاقتصاديات العربية تميل إلى مبدأ مفاضلة بناء منهاجها التنموية القائمة على الوصفات الجاهزة ، التي هي في مجملها وصفات تفوق بكثير إمكانيات و طاقات الاستثمارية الحقيقية.
 - العمل على تجسيد مبدأ التكامل الاقتصادي التغريبي طواعية و لصالح الارتباط العضوي للاقتصاد العالمي و الخضوع لحركة عناصره في مقابل تفكيك الارتباط العضوي بين وحدات الاقتصاد العربي ، لا بل و حتى الإقليمي المنتظر.

٧-الاقتصاد العربي الخيار الأمني والاقتصادي:

إن بناء مستقبل الاقتصاد العربي عموما ، و بناء الأمن الاقتصادي العربي خاصة في ظل بناء إدارة اقتصادية شديدة المركزية المبنية على إخضاع معظم الاقتصاديات العربية لشروط نمو و توسيع الاقتصاد العالمي، طبقا لرؤية المنظومة الرأسمالية التي لا تتلاءم مع الآمال المنتظرة من النهضة الاقتصادية العربية المنشودة.

إن التوجه الجديد للخيار العربي يجب عليه أن يعمل أكثر من أي وقت مضى، إلى إحياء مسيرة العمل الاقتصادي المشترك و الموحد، النابع من ظروف الاقتصادات العربية و لا يمكن لهذا الخيار أن يتحقق إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

- النظر إلى خيار الانفتاح اللامدروس و الاندماج المتسرع بالاقتصاد العالمي كآلية من آليات التفكيك، و من هنا فإن هذا الخيار سيولد نتائج تفكيكية تمزق الاقتصادات العربية إلى أشلاء و اتجاهات متباعدة و غير متناسقة و متكاملة، لا بل غير مستقلة و منفصلة عن بعضه تحكمها مصالح عالمية . كما أنه يمكن رفض الصيغة الظرفية لدى تشكيل صورة المستقبل الاقتصادي العالمي و قواه الفاعلة، ذلك أنها عملية ديناميكية وليست مستقرة. إن مثل هذه الحالة إنما هي زمنية و أن قوى اقتصادية كونية التي ستتحكم في الاقتصاد العالمي و ليست الولايات المتحدة الأمريكية.
- و من هنا فإن إخضاع الواقع الاقتصادي المؤلم للاقتصادات العربية، لتغير جذري يقوم أساسا على **تغريب التنمية و أسلمتها** على الأقل، في إطارها الموسع بدلا من تغريبها و الارتقاء بكلية في أحضان الامبريالية المتجذرة و المبنية على الاستغلال البشع.

³² رمزي زكي ، الآثار المتوقعة للدول الخارجية ، مجلة العربي ، العدد 375 فبراير 1990 ص 27 ، 30.

إن التكامل العربي الإسلامي البيني بدلا من التكامل العربي الدولي ينبغي أن يركز على أساسه تسخير الموارد و الثروات العربية بدلا من خدمة المصالح الأجنبية.

إن التمسك بالفكر التنموي القائم على التنمية المستغلة، و نبذ الدعاوات الرامية إلى اندماج الاقتصاديات العربية بالاقتصاد العالمي، من موقع متخلف ، قد يؤدي إلى حصر وظائف محددة طبقا لشروط العولمة ، فمبدأ التخصصية و سياسات إعادة الهيكلة التي يفرضها صندوق النقد الدولي و المؤسسات الدولية الأخرى و طبقا لشروط منظمة التجارة العالمية في تحرير التجار، ما هي في واقع إلا دليل على ذلك بينما تبقى طروحات هذه المنظمات الدولية في واقع الأمر إلا ذر الرماد على الأعين و التقبل بالأمر الواقعي أحلاه مر على جميع الأصعدة.⁴

و من هنا فإن الالتزام بتجسيد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية العربية و أبعاده عن الهزات و الخلافات السياسية الطارئة و استبداله بالعمل الاقتصادي المشترك، تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لبناء التضامن العربي . لتجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية أولا ثم الإسلامية.

إن التقيد بمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع و الخدمات و عناصر الإنتاج ينبغي إخضاعه من منطلقات إستراتيجية و أمنية لخدمة القضايا العربية و الإسلامية.

إن تحقيق الأمن الاقتصادي العربي والإسلامي على السواء مرهون بتخليص الموارد العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد من خلال تنمية بيئة مستدامة، ورفع قدراته على التفاعل فيما بين الأطراف المشتركة واعتبارها كشريك متساوية وقادرة على مواجهة مراكز القوى في الاقتصاد العالمي.⁵³

الخاتمة :

إن الأنظمة العربية بكل أطرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مطالبة بالوصول إلى تحقيق هدف صيغة واحدة وتصورية للوحدة العربية ، من خلال النخب العربية لمضامين المصلحة العامة والأمن الاستراتيجي المرتقب الدائم، ولكي يتجسد هذا الهدف بشكله الايجابي الفاعل، يجب الاقترب من صانعي القرار من أجل صياغة تطورات إستراتيجية تتضمن مسارات الحركة السلوكية للنظام العربي إقليميا ودوليا. ومن هنا سوف تستطيع الأنظمة العربية مواجهة كافة التهديدات الكامنة في العلاقات الإقليمية بصيغها المستقبلية لتحقيق بذلك شكلا من أشكال المعادلة المنتظرة للإستراتيجية المرتقبة للتوازن الإقليمي والأمن ذات خصائص متكافئة ومرنة لكل الاحتمالات للعلاقات الإقليمية المستقبلية.

المراجع :

- 1- د. جلال عبد الله معوض . العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات. مجلة شؤون عربية. ديسمبر 1996. العدد 88
- 2- محمد حسنين هيكل ، لعرب على عتاب القرن 21 ، المستقبل العربي . العدد 190. سنة 1994.

⁵³ - محمود عبد الفضيل، الاقتصاد العربي ، هواجس مستقبلية . دراسة مقدمة إلى المؤتمر العاشر لإتحاد الاقتصاديين العرب ، الكويت سنة 1988 ص 20 ، 25

3- رمزي زكي ، الآثار المتوقعة للدول الخارجية ، مجلة العربي ، العدد 375 فبراير 1990.

4- محمود عبد الفضيل الاقتصاد العربي، هواجس مستقبلية . لدراسة مقدمة إلى المؤتمر العاشر لإتحاد الاقتصاديين العرب ، الكويت سنة 1988 التقرير العربي الموحد لسنة 2000 . مجلة إتحاد المصارف العربية الكويت.